

مبلغ 1000 مليار دولار، في حين انه يكفي تخصيص 80 مليار دولار حسب برنامج الأمم المتحدة لسد الحاجيات الأساسية لسكان العالم .

السؤال الثالث : ما هي مختلف أصناف الديون ؟ يتألف دين بلد ما من دين داخلي يخص البلد من حيث احتساب العملة والدين خارجي وينقسم إلى دين عام تفترضه مؤسسات تابعة للدولة وهيئات خاصة بضمانة الدولة نفسها وآخر خاص تفترضه كفرع شركة متعددة الجنسية لا تضمنه . كما يتألف الدين الخارجي من ثلاثة أجزاء : جزء متعدد الأطراف كالمؤسسات المالية ، وجزء ثنائي الأطراف يرتبط بدولة دائنة وجزء خاص تتكفل بدينه مؤسسات خاصة كالبنوك (انظر الصفحة 40).

السؤال الرابع: ما هو أثر الديون الخارجية على التنمية البشرية ؟ وصل معدل خدمة الدين سنة 2000 حسب كوفي عنان إلى 38% من ميزانيات الدول الإفريقية جنوبي الصحراء ، تضطر فيها الدول المستدينة إلى الانصياع لمطالب صندوق النقد الدولي الداعية إلى تبني سياسات تقشفية صارمة في الميزانيات الحكومية ، ولتحقيق ذلك حاولت الحكومات الحصول على عملات قوية - دولار- متبنية سياسات تصديرية و التخلي عن زراعة القوت اليومي والاستعانة بواردات المواد الغذائية ، أدى الإفراط المكثف للثروات الطبيعية إلى التسبب في مشاكل بيئية خطيرة وحدث دمارا نجم عن التصحر ببلدان الجنوب ، كما أكد رئيس البنك الدولي على أن 12% من أنواع الطيور و 25% من الثدييات مهددة بالانقراض . كما بلغ نصف المخزون من الأسماك حسب الفاو حدوده البيولوجية و 88 نوعا من الثدييات البحرية من أصل 126 نوعا من سبيلها إلى الانقراض . نخلص إلى أن " آلية الدين تتيح للمؤسسات المالية الدولية ودول الشمال و الشركات المتعددة الجنسية بالسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية " . أن هذا الاستثمار الجديد نتيجة تبني خطط التقويم الهيكلي ، حيث بلغ سداد الدين في البلدان النامية إلى 382 مليار دولار في العام 2001.

الفصل الثاني: أصل ديون البلدان النامية

السؤال الخامس: ما هي الدواعي الأساسية لمديونية البلدان النامية ؟ شجعت السلطات الأمريكية الاستثمار في الخارج سنة 1960 مما أدى إلى وفرة الدولارات لدى البنوك الغربية ، ساهم في تقديم القروض إلى الجنوب بشروط ميسرة ، بالمقابل حققت الدول المنتجة للنفط سنة 1973 أرباحا طائلة اودعتها في البنوك الغربية بفوائد منخفضة ، أنضاف إليها قروض دول الشمال التي أصيبت بأول ركود . فانتهجت سياسة دعم استيراد الجنوب لمنتجاتها في شكل سلفات تصديرية ، منح البنك الدولي من 1968 إلى 1973 قروضا تجاوزت ما منح بين 1968-1945 قدمت لتمويل تحديث وسائل التصدير والرفع من عائداته و تسديد الديون و المساهمة في النمو العالمي ، مما ساهم في مضاعفة الديون الخارجية إلى 12 مرة ما بين 1968-1980 مرتفعا من 50 مليار إلى 600 مليار دولار

السؤال السادس : في أي سياق جيوسياسي تدرج المديونية المفرطة للبلدان النامية ؟ بعد عام 1945 دشنت مرحلة الحرب الباردة ، مدعومة بحروب التحرر الوطني ، عمل من خلال البنك الدولي على تقديم قروض مشروطة إلى البلدان المناهضة للنموذج الرأسمالي المهيمن ، من أجل إيقاف تطور سياساتها المستقلة ، وأحيانا كثيرة صرح جوزيف ستيفليتز (كبير اقتصادي البنك الدولي) على إفساد الحكومات .

السؤال السابع : ما هي العوالم الفاعلة في مديونية البلدان النامية في الجنوب ؟ وكيف تم استخدام القروض ؟ اختلست الانظمة الفاسدة جزءا هاما من المبالغ المقترضة ، قدرت ثروات موبوتو سيسيكو (حكم الزاير 30 سنة) ب 8 مليار دولار أي ما يعادل ثبتي ديون بلاده و قدرت ثروات عائلة سوهارتو (حكم اندونيسيا لمدة 32 سنة) ب 40 مليار دولار اما الأرجنتين التي عانت من 30.000 حالة اختفاء قسري فقد تضاعف دينها 5.5 مرة ليصل إلى 45 مليار دولار عام 1983 ، بالإضافة إلى ان ثروة الديكتاتوريين كانت مفيدة جدا للمصارف ، عملوا من خلالها على توظيف القروض في تثبيت سلطتهم عبر شراء الاسلحة بتواطؤ مباشر مع الدانين ، بل أيضا لشراء الدم وتضخيم الصناديق السوداء للانظمة الحاكمة لافساد الاحزاب المعارضة وتمويل الحملات الانتخابية الباهضة التكاليف .

الفصل الثالث : أزمة الديون

السؤال الثامن : كيف تفسر أزمة الديون ؟ اعتبارا من السبعينات تضافرت ثلاثة عوامل : 1- أزمة الرأسمالية المرتبطة بامخفاض مردها الربحيوارتفاع اسعار النفط وتدني سعر الدولار 2- مع نهاية 1989 وعانت الزلاية الأمريكية من أزمة نتيجة التضخم الكبير و هزيمتها في الفيتنام ، مما جعل بول فولكر (مديرا الاحتياط الفيدرالي البنك المركزي) الى الدعوة لزيادة نسب الفائدة الأمريكية بهدف اجتذاب رؤوس الاموال لخفض التضخم ادى الى تقاطر مستثمري العالم لترتفع نسب الفائدة من 4-5% إلى 16-18% اظطرت فيها بلدان الجنوب الى تسديد ديونها ثلاثة اضعاف ما كانت تسدده ، زاد من معاناتها انخفاض اسعار المواد الاولية و المنتجات الزراعية التي تصدرها ، كون معظم القروض اجريت كمعاملة عبر الدولار الأمريكي . وكلما كانت العائدات اقل كلما اصبحت البلدان النامية عاجزة عن التسديد ، وهذا ما اكدته الوقائع مع اعلان المكسيك سنة 1982 عن عجزها التام عن التسديد، على انه يظلمعامل فساد الانظمة و فقر الجنوب عوامل محفزة على أزمة الديون وليس سببا في جذورها .

السؤال التاسع : كيف تطورت الديون الخارجية للبلدان النامية منذ ثلاثين عاما؟ قبل سنة 1980 يمكن اعتبار مصاريف تسديد الدين المقبولة الا انه بعدها لوحظ نتيجة املاءات الولايات المتحدة و ابريطانيا وارتفاع اسعار المواد الاولية ادى الى انخفاض عائدات الصادرات ، في حين واصلت الديون الخارجية للبلدان النامية ارتفاعها الصاروخي : في 1980 بلغ مجموع ديونها 600مليار دولار ثم في 1990 بلغت 1450 مليار لتصل الى 2450مليار سنة 2001 ويفسر ذلك بتغير نسب صرف العملات - قيمة الدولار - ثم نتيجة الازمة الاسيوية سنة 1997.

السؤال العاشر: كيف نظم الدائنون صفوفهم في مواجهة ازمة الديون؟ عندما اندلعت الازمة في المكسيك في 1982 ادرك الدائنون المازق الذي وقعوا فيه ، اظطر من خلاله صندوق النقد الدولي الى انقاد المقرضين بتقديم قروض اظافية الى الدول العاجزة اسمها " قروض الانقاذ" بفوائد اظافية خصصت بغرض تسديد ما بدمة الدول المستدينة لفائدة مقرضهم ، كما فرضت مفاوضات مع البلدان المستدينة، منجهة اخرى فرض صندوق النقد الدولي نظاما داخليا للتصويت بمعدل صوت لكل دولار واحد، كما تجمعت البلدان الدائنة في نادي باريس (القرض ثنائي الاطراف) في حين تجمعت مصاريف البلدان الاكثر تصنيعا في نادي لندن .

الفصل الرابع : ادارة ازمة الديون

السؤال الحادي عشر: ما هو العامل الاساسي في ادارة ازمة الديون؟ كلما ارتبطت ازمة تسديد الدين لبلد ما كان صندوق النقد الدولي اول المتدخلين بحثها على اتباع سياسات التقييم الهيكلي مقابل منحها قروض اظافية ، وعلى سبيل المثال عندما اقترضت ن د و مجموعة السبع الكبار بلدان جنوب شرقي اسيا 105مليار دولار في 1997 ابان الازمة ، ويعزى ذلك الى انه عندما تضخم المبالغ المقترضة حجم الديون في بلد ما وتغادرها توا ، فان الدائنون لا يتوانون في خوض مغامرات محسوبة نتيجة الالتزامات و التعهدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي دون ان يخضع هذا الاخر سياساته للنقد و المراجعة ، فهو دائما يعتبر ان المستدين هو العاجز عن تدبير السياسات المملاة عليه : الخصخصة ، التصدير، تحرير رؤوس الاموال رفع نسب الفائدة ، الحد من الانفاق العمومي. مما ينعكس سلبا على الميزانيات الاجتماعية.

السؤال الثاني عشر: كيف يعمل صندوق النقد الدولي؟ تاسس سنة 1944 ببروتن وودز بمبادرة 45 بلدا بغية تحقيق الاستقرار المالي الدولي ليصل العدد الاجمالي للاعضاء الى 184 بلدا سنة 2002 وينتدب كل بلد من يمثله شرط ان يساهم كل بلد ممثل بمبلغ مالي على حسب اهميته الجغرافية او الاقتصادية : وغالبا ما يتعلق الامر بتمثيلية لوزير المالية او مدير للبنك المركزي ، ينظم في هياكله : مجلس الحاكمين وهي هيئة سيادية تنعقد مرة في السنة -الخريف-معي يتسطير القرارات الهامة ، ثم مجلس الادارة ويفوضه الصندوق صلاحيات التدبير اليومي لمهامه ، يتكون من 24 عضو ينعقد ثلاث مرات في الاسبوع اغلب اعضائه من الذكور ، وينتخب مديرا عاما لمدة خمس سنوات مشروطا بان يكون من جنسية اوروبية ن يتوفر الصندوق منذ 1969 على رصيد خاص يسمح له بتنظيم حساباته المالية ، وفي سنة 2002 توزعت موارد المؤسسة ما بين 157 مليار غير قابل للاقراض (ذهب ، عملات ضعيفة) وبين 137 مليار قابلة للاقراض منها 48 مليار ثم اقراضها و 88 الباقية في طريقها الى الاقراض استفادت منها 88 بلدا . ويمكن انتصل نسبة اقراض بلد ما الى 100% من مساهمته بل الى 300% في حالة طارئ وتختصم نسبة الفائدة لرسم خاص بالمؤسسة DTS يسدها للبلدان في حين يكتفي لنفسه بما تبقى من النسب لتسيير مهامهم اليومية ، يحتسب كل صوت بمعدلمساهمته المالية أي دولار لكل صوت ، ما مجموعه 250 صوت الى جانب صوت اظافي لكل 10.000 من رسم الحساب الخاص في حصة المساهمة ، بالمقابل يمنح مجلس الادارة الولايات المتحدة مكانة خاصة بالنظر الى تمكنها من فرض اغلبيية تقدر ب 85% وحيازتها لايزيد من 17% من حق التصويت فيحين تتخلق مجموعة الغابون التي تقود 23 دولة تمثل 140 مليون فرد الى 1.16% ، ويدعوللتاسف الموقف السلبي للاتحاد الاوربي الذي يحضى ب 15% من حقوق التصويت اعتبارا منموقفها الديلي لخط واشنطن .

من مهام ص ن د : 1- دفع التعاون النقدي الدولي وتفعيل التشاور في المشاكل النقدية 2- تنمية التجارة العالمية و المساهمة في اقامة دخل وعمل حقيقي(على عكسما يدعيه لا يساهم في توفير اي منصب شغل للقادرين على العمل) وصيانتها وتنمية الموارد الانتاجية 3- اجتناب الانخفاض التنافسي لاسعار العملات 4- اقامة نظام متعدد الاطراف وتحرير التجارة العالمية 5- استفادة الدول الاعضاء من موارد الصندوق ومنحها امكانية اصلاح اختلالاتها 6- تقليص حجم الاختلال في مدة زمنية محدودة . ان ادعاءات ص ن د بالمراقبة والاعانة المالية والمساعدة التقنية اثبتت في العديد من التجارب مساهمته الخلاقة في اندلاع ازمانات كبرى .

السؤال الثالث عشر: كيف يعمل البنك الدولي؟ شقيقة ص ن د ولدت هي الاخرى في رحم بروتن وودز سنة 1944 بلغ عدد اعضائها 184 في 2002، جرى انشاء البنك الدولي للانشاء و التعمير BIRD لمساعدة اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، تشكلت من خلال اربعة منظمات : الشركة المالية الدولية SFI سنة 1956 لتمويل القطاع الخاص والجمعية الدولية للتنمية AID في 1960 لاقرض البلدان الفقيرة لمددطويلة وبنسبة فواند منخفضة 0.75% ، و المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات CIRDI في 1966 لادارة نزاعات المصالح ، و الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمارات AMGI في 1988 لتسهيل الاستثمارات تكللت بانشاء البنك الدولي الذي اصبح يشغل سنة 2002 نحو 8500 شخص بواشنطن و 2500 في مكاتبه المانة ، تعد القروض الممنوحة ما بين 1945-2001 نحو 360 مليار دولار . تسري عليه نفس النظم الادارية المعمول بها في ص ن د باستثناء حرية اختيار ممثلا للمجموعات السن عشرة من

جنسيات مختلفة، وتوسعي القاعدة الغير الديمقراطية الى احتكار منصب المدير العام لصالح امريكا الشمالية تعينه الولايات المتحدة. وتقدر ارباحه نتيجة اقتراضه من الاسواق ب 1.5 مليون دولار سنويا، كما تساهم في تقديم الديون الى ابلدان المندمجة في سياسات التقشف الهيكلي مند 1998.

السؤال الرابع عشر: ما هو المنطق الاقتصادي الذي يدافع عنه صندوق النقد الدولي و البنك الدولي؟ في بداية الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة لازمة الدين المندلعة عهد الى المؤسستين الماليتين ص ن د - ب د لفرض نظام مالي صارم يقوم على مراقبة المشاريع التي يدعمها من خلال القروض (كالبني التحتية) لصالح الشركات المتعددة الجنسية. وفرض سياسة التقويم الهيكلي بهدف زعمهم استعادة التوازنات المالية للدول المأزومة، وحثها على الانفتاح الاقتصادي و وتشجيع السياسات التصديرية و خفض معدل الانفاق العمومي، حيث لا تسمح المعايير الماكرو اقتصادية المفضلة لدى المؤسستين بتحسين أي مستوى معيشي للسكان الاكثر فقرا ان لم نقل العكس.

السؤال الخامس عشر: ما هي الاجراءات الصدمية التي فرضتها خطط التقويم الهيكلي وما هي النتائج الناجمة عن ذلك؟ تتدخل حكومة البلدان النامية في دعم الاسعار المواد الاساسية مما يثير حفيظة ص ن د الذي يرى انها سياسات تهدر اموال الدولة ويعصف بالتزاماتها اتجاه التوازنات المالية خدمة للدين، الا ان التجارب اثبتت خطورة التطبيق الفعلي لمثل هذه السياسات: سنة 1989 بفرنزويلا نتجت عن في ها انتفاضة الأيام الثلاثة el caracazo تجاوز عدد قتلها 4000 قتيل وفي الاردن سقط 12 قتيل من نفس السنة لتتكرر سنة 1996، كما ادى تطبيق رئيس البيرو ألبرتو فوجي موري لبرنامج التقويم الهيكلي سنة 1991 الى كساد اقتصادي محقق وفي زامبيا ادى ارتفاع الاسعار الى 120% الى انتفاضة الجوع، ن في اندونيسيا 1998 ادى الى انتفاضة عارمة زامنتها انتفاضة الجوع باليمن، ثم سنة 1999 في ساحل العاج واخرى سنة 2000 بزمبابوي وبين 2001 و2002 كانت الأرجنتين و الاروغوي و الباراغوي مسرحا لانتفاضات ونهب مصحوبة ...

تعتبر المؤسسات المالية ان اجراء التخفيض من الميزانيات الاجتماعية (صحة، تعليم، سكن، بنى تحتية، مناصب شغل ..) بالحيوي بالنظر الى اعتبارها قطاعات غير منتجة، كما تسهر على دفع الحكومات لتخفيض قيمة عملاتها المحلية مما يجعل منتجاتها المحلية المصدرة ضعيفة الثمن، مما يؤثر في كمية المبيعات الذي يوازيه ارتفاع في قيمة المنتجات الاجنبية المستوردة، في 1994 جرى تخفيض الفرنك الافريقي مقابل الفرنك الفرنسي ب 50% مما انعكس سلبا على البضائع حيث اصبحت قيمتها مضاعفة، و بالتوالي انعكس على القدرة الشرائية ونظام الاجور المعمول به، وعملت المؤسسات الماليين على رفع نسب الفائدة لجلب رؤوس الاموال الاجنبية وتحديد نسب فائدة مرتفعة مما ينعكس على الاقتصاد المحلي ادا ما تعلق الامر باجراء مضاربات قصيرة المدى لرؤوس الاموال المتنقلة، مؤثرة على سعر المواد الاولية والعقارات بل يتعدى ذلك الى التسبب في افلاس المؤسسات الصغرى و المتوسطة والمصاريف الوطنية.

السؤال السادس عشر: ما هي الاجراءات الهيكلية التي فرضتها خطط التقويم الهيكلي؟ وما هي اجراءاتها؟

-الرفع من الصادرات: تشترط المؤسسات المالية للحصول على العملة الصعبة اللازمة للتقليص من الزراعات الغذائية، و التخصص في منتجات زراعية او استخراج المعادن او المواد الاولية بغية تصديرها (بعض البلدان اظطرت الى تحويل غاباتها الى مزارع مما تسبب في نتائج بيئية كارثية) جعلها اكثر تبعية للاقتصاد العالمي فتتأثر بتحولات اسعاره العالمية.

-الانفتاح الكلي على الاسواق الخارجية و الغاء التعريفات الجمركية: الغرض منه دعم المستهلكين من خلال خفض الاسعار، الا انها فتحت بذلك المجال لاحتكارات الشركات الاجنبية و التسبب في اختفاء المنتجين المحليين ن و التحكم فيما بعد في اسعار المنتجات المستوردة، تدعّمها في ذلك حكومات دول الشمال التي تقدم الدعم لمنتجاتها الزراعية بمليارات الدولارات (مايزيد عن 350 مليار دولار في السنة)، مثال على ذلك، "في صيف 2002 كان الدجاج المستورد م. و. م اقل ثمنا من اسواق دكار من ذلك الذي ينتج محليا، الامر الذي افضى الى افلاس العديد من مربي الطيور السنغاليين..ص98" هذا وتعمل دول الشمال على حماية منتجاتها باتخاذ اجراءات حمائية وفرض ضرائب على بعض المنتجات المستوردة.

-تحرير الاقتصاديات و ضمان حرية تنقل الرساميل و الغاء السيطرة على اسعار الصرف: الهدف من ذلك الانفتاح الكلي على الاستثمارات و المنتجات الاجنبية و الغاء جميع المعرقلات امام جني الارباح التي تعادل ما تقدمه من مساعدات مالية و ضمان لاستيطان الشركات المتعددة الجنسية في البلدان النامية بالمقابل يضمن اثرياء ابلدان النامية امكانية تحويل رساميلهم الى البنوك الأجنبية عوض استثمارها في الاقتصاد المحلي.

-المساعدات الحكومية: غالبا ما يستفيد من المساعدات الحكومية الحلفاء الاستراتيجيين، وبالتالي يلحظ حجم المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل سنة 2001، وهو ما يتنافى حسب برنامج الامم المتحدة مع اكدوبة احترام مبداء الديمقراطية حقوق الإنسان، بل في الغالب ما تمنح للانظمة التسلطية.

-نظام ضريبي جانرك وعبر اقرار القيمة المضافة وحماية عائدات الرساميل: تسبب الغاء التعرفة الجمركية في الاضرار بمداخل الدولة، مما جعلها تستعوض عنه باقرار ضرائب تصاعدية واخر على القيمة المضافة المعممة

- تشجيع الخصخصة بما يشجع التراجع عن دعم القطاع العمومي، وفك ارتباط الدولة بقطاعات الإنتاج التنافسية، تتم غالباً خصخصة قطاعات عمومية مربحة بأثمان زهيدة ليحول عائداتها إلى تسديد الديون، ففي سنة 1985 قامت مالي بخصخصة 28 مؤسسة من أصل 90 لتجد نفسها سنة 2001 أمام 36 مؤسسة متبقية

السؤال السابع عشر: ما هو دور نادي باريس؟ أطلق عليه هذا الاسم مجموعة من الدول مكونة من 19 داتنة، يجتمع مرة كل شهر في وزارة المالية الفرنسية ببرسي، يتدارس أشكال التفاوض لتحصيل الديون ثنائية الأطراف، لاسترجاع أقصى ما يمكن من الدين، إلا أنه لا يرقى حسب ادعائه إلى صفة مؤسسة أو مجموعة أو دو وضع قانوني، يكتفي بإصدار محاضر غير ملزمة للبلدان الداتنة، يعمل بتنسيق مع صندوق النقد الدولي لمعاينة فترة وامكانيات تسديد البلدان، ويميز في تقديمه للقروضالسؤال التاسع عشر بين نوعين: القروض الممنوحة بغرض المساعدة في التنمية و القروض التجارية التي وحدها التي تكون معنية بالتخفيف المحتمل في حالة البلجان الأكثر فقرا و استدانة، فمثلا اوكرانيا التي بلغت ديونها المؤجلة 770 مليون دولار في 2000، حيث اعاد نادي باريس جدولة تسديدها في 578 مليون دولار على 16 قسطا مابين 2005 و2013 وهو دين في اصله مؤجل لاجيال قادمة بفوائد اظافية. إلا ان روسيا علقت تسديد الديون العالقة لديها بشكل احادي لمدة ثلاثة اشهر ابتداء من غشت 1998 بعد ان سجلت انخفاضا في العائداتمن الصادرات وحصيلتها، وبفضل ذلك تمكنت من تحقيقميزان قوى لصالحها بالغاء %30 من ديونها.

السؤال الثامن عشر: هل جميع البلدان النامية على حد سواء؟ نعم و لا: يجدر الاشارة الى ان معظم الساكنة للحكومات المستدينة لم يتم استفتاؤها ولا مراعاة الخصائص المميزة لكل بلد على حدا، مما يشير الى ان كل بلد من 165 النامية تتاثر بالديون بطريقتها الخاصة: ازمة المكسيك 1982-1994 و ازمة 1998-1999 في البرازيل، و الارجننتين في 2001 والبرازيل و الاروغواي في 2002، بالمقابل عانت شرق اسيا من ازمة 1997 بعنف مضاعفن البلدان الاخرى في حين امتنعت ماليزيا 1997-1998 عقد أي اتفاق مع ص ن د معلنة عن رقابة صارمة لحركة تنقل الرساميل وعلى عكس انتظارات وتصريحات الصندوق استقام وضع البلد المالي و الاقتصادي.في حين تدهورت الاوضاع الاجتماعية بلدان اوربا الشرقية بعد تبنيتها للنموذجالليبرالي سرعت في ازمة 1998 حيث انخفض معدل الامل في الحياة بنحو 4سنوات وتراجع الانتاج الاقتصادي بنسبة %60 وتراجع الناتج الداخلي الخام بنسبة %54، بل انمراجعة الديون من قبل نادي باريس يوظف احيانا في شل الاختيارات الاقتصادية امام الشعوب، فبولونيا التي قدرت ديونها ب 30 مليار دولار اعيد جدولة ديونها سنة 1991 باعتبارها اول دولت في المعسكر الشرقي سعت الى الانفتاح على النموذج الليبرالي الا انها مع ذلك سجلت ارتفاعا ملحوظا في خدمة الديون بعد لك من 183 مليار دولتار سنة 1991 الى 755 مليار دولار سنة 1993، كما ثم تقديم نفس الدعم لمصر على اثر مجهوداتها في دعم حرب الخليج ضد العراق، حيث قدرت ديونها ب 21 مليار دولار، مخفضة مقدار خدمتها للديون الى النصف: من اصل 1100 مليار دولار الى 550 مليار دولار وهو نفس السيناريو الذي تكرر في باكستان على اثر فك تحالفها مع طالبان.

الفصل الخامس: تشريح ديون البلدان النامية

السؤال التاسع عشر: مما تتكون ديون العالم الثالث الخارجية؟ قدر اجمالي ديون البلدان النامية سنة 2001 بنحو 2450 مليار دولار، تحتل فيها حصة الدين الثنائي الاطراف 500 مليار دولار في حين تصل حصة الدين الخاص الى 1500 مليار دولار وما تبقى هي حصة الديون المتعددة الاطراف تفرق بين ديون خارجية بنسبة %65 وما تبق ديون خاصة تحتل في امريكا اللاتينية المركز الاول من المديونية تصل الى 790 مليار دولار ثم شرق اسيا و المحيط الهادي الى 600 مليار دولار و اريقيا الجنوبية ب 210 مليرا دولار حسب دراسة قام بها المؤلفان سنة 2002.

السؤال العشرين: من هم الدائنون الاساسيون لمختلف البلدان النامية؟ تشكل الديون الخاصة اكبر نسبة مئوية في حصة الدين الخارجي، تقرض المؤسسات المالية البلدان التي تتوفر على مواد اولية استراتيجية او البالغة مستوى متقدم مكن التصنيع او تلك البلدان الفقيرة التي تتوفر على ثروات باطنية، وباختصار ترفض المؤسسات المالية و البنوك الخاصة منح البلدان الفقيرة بعد اندلاع ازمة الديون سنة 1982 بالرغم من استعدادتها لمستحققاتها القديمة.، واستطلع بذلك ان يحتل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي باكثر من %80 من ديون بوركينافاسو و بوروندي وتشاد وغامبيا وملاوي و اوغندا و هايتي ونيبال.

السؤال الواحد والعشرين: كيف تطورت اهمية مختلف الدائنين طيلة السنوات الثلاثين الاخيرة؟ منذ 1970 الى 1980 كانت عوامل المديونية الاربعة كما بينها هي البنوك الخاصة ودول الشمال و البنك الدولي وحكومات الجنوب، وعلى اثر الارتفاع المفاجئ لنسب الفائدة سنة 1979 افضى الى ازمة الدين اتجهت البنوك الخاصة الى البلدان الوردة للارباح و التي تتوفر على ثروات وبالخصوص في امريكا اللاتينية و اسيا، وبعض دول افريقيا جنوب الصحراء، مثل انغولا و النيجيريا وجنوب افريقيا الثرية بالبتترول و الذهب و الماس حيث تقلصت ديونها طيلة التسعينات الا انها ظلت مرتفعة، بالمقابل ارتفعت حصة الديون الثنائية الاطراف سنة 1985 على حساب الديون الخاصة وترجع الاسباب الى تضاعفها في نيجيريا في 200 حيث قفزت من 13 مليار الى 26 مليار دولار مما تسبب في عجزها عن تسديد اليون وضعف عائداتها من البترول.

السؤال الثاني والعشرين : هل تسدد البلدان النامية ديونها ؟ ان الغالبية العظمى من البلدان المستدينة تسدد التزاماتها المالية مما يفسر التزاماتها اتجاه خدمة الدين الاجمالي الذي وصل الى 382 مليار دولار في العام 2001 ويتضح ان البلدان المستدينة حافظت على تسديد ديونها بالرغم من ارتفاع فوائده ، ففي سنة 1980 كان مبلغ تسديد خدمة الدين بلغ 90مليار في العام 1989 بلغ 160مليار في العام 1995 بلغ 240مليار ليصل الى 382 مليار دولار في 2001، وهو ما يبين ان لكل دولار مستحق في العام 1980 سددت الدول النامية 7.5 دولار لكنها مازالت مدينة ب 4 دولارات . مما يفسر الاضطراب الى اللجوء الى ديون جديدة بغرض تسديد فوائد الديون القديمة .

السؤال الثالث والعشرين : كيف توجه التدفقات المالية المرتبطة بالديون ؟ تتجه التدفقات المالية الخاصة بالديون من الجنوب الى الشمال وهو ما يطلق عليه المؤلفان "بدوامة الديون الجهنمية" فاظطرارها الى اللجوء الى قروض جديدة لتسديد اخرى قديمة عكست وجه المرآة منذ اواسط الثمانينات واخذت تتوجه من الجنوب الى الشمال في انتظام متزايد فمقد 1998 نلاحظ حجم تأثيرات الازمة على جنوبي شرقي آسيا و امريكا اللاتينية ، فما يعادل 440 مليار دولار تم تحويلها من ،البلدان النامية الى الثالث الغني كما ان التحويلات الصافية للديون الخارجية الحكومية حيث انفتحت ما بين 1995 الى 2001 مبلغ 248مليار دولار .ينضاف الى ذلك اعادة الشركات المتعددة الجنسية لتوطين الارباح اقتناء اثرياء البلدان المصنعة للمؤسسات المخصصة باثمنة هزيلة وشراء الخيرات الاولية لشعوب البلدان النامية باسعار منخفضة وهجرة الادمغة الغير المكلفة ونهب الموارد الوراثية ..ارسلت البلدان النامية الى مانجها ما يقارب 56 مرة مشروع مارشال ما بين عامي 1980 و2001 حيث كلف اعادة اعمار اوروبا 12.5مليار دولار في حين سددت البلدان النامية 4500مليار دولار منذ 1980 ليعاد استثمارها في شكل قروض جديدة .

الفصل السادس :تخفيف الديون و المسارات الجارية

السؤال الرابع والعشرين : لماذا اقيمت مبادرة تخفيف الديون؟ اعتبارا من قمة مجموعة السبعة الأغنياء التي انعقدت في تورنتو في العام 1986 عملت البلدان الغنية اعادة النظر في أشكال تخفيف الدين لصالح البلدان التي تراكم اقساطا متأخرة ،إلا ان اجراءاتها لم تكن بالكافية ، الا ان صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ظلا يمتنعان عن خوض أي إجراء يخص حصة الديون متعددة الاطراف ولم يجري الحديث عن ذلك إلا عام 1996 فيما يخص تخفيفات ثنائية الاطراف وخاصة الديون .ويقوم نادي باريس باجراء تحفيضات في جزي من الديون فقط من خلال مبدأ التفاوض الذي يراه ، ومع توالي انعقاد قمم الدول السبع الكبار ارتفعت النسب المئوية المخصصة للإلغاء ، حيث حددتها في 33% في تورنتو عام 1988 لتتغير في لندن لتصل الى 50 % عام 1991 ثم الى 67% عام 1994 بنابولي .

السؤال الخامس والعشرين : ما هي مبادرة البلدان الفقيرة ذات المديونية الكبيرة ؟ اطلقت مبادرة البلدان ذات المديونية الكبيرة عام 1996 في ليون الفرنسية ابان انعقاد قمة المجموعة السبعة ثم عززتها قمة كولونيا في شتبر 1999 الا انها لم تحل المشكل القائم في عمقه ،فلقد حصرت البلدان الفقيرة في 42 بلدا من اصل 142، ويشترط تدبير صندوق النقد الدولي البلدان الطامحة ضمن هذه المجموعة أن " تكون قد وصلت إلى درجة لا تطاق من المديونية " وان تبلي البلاء الحسن في تنفيذ الإصلاحات المملاة عليه من خلال توقيعه على اتفاقية يلتزم فيها لمدة ثلاثة سنوات بالتطبيق الحرفي لسياسات اقتصادية وتستند هذه السياسة الى وثيقة استراتيجية لتقليص الفقر DSRP تركز على : تشخيص وضع البلد - اجراءات الخصخصة - خلق توازنات مالية بغية الالتزام بتسديد الديون - إشراك المجتمع المدني. ويحدد ص ن د البلدان الفقيرة من خلال مقارنة القيمة الحالية للديون و القيمة السنوية للصادرات ، فادا كانت هذه النسبة اعلى من 150% تعتبر المديونية لا تطاق ، وفي حقيقة الامر فان التخفيفات التي تعرفها البلدان ذات الأولية لا تتجاوز تخفيفات في خدمة الدين وليس في الأصل ،وبالتالي فان ما اصطلح عليه استراتيجية ليس الا الوجه الاخر لسياسات التقويم الهيكلي .

السؤال السادس والعشرين : ما هي نتائج مبادرة البلدان الفقيرة ذات المديونية الكبيرة ؟ في عشت 2002 بلغت 26 دولة اقصى معدلا للفقر، اعاذ فيها صندوق النقد الدولي جدولة ديونها بنسبة 30% لمدة 30 سنة ، وقد لوحظ بالفعل انخفاض في خدمة الدين بين عامي 1998-2001 بالنظر إلى الآليات التقليدية في تاجيل استحقاقات خدمة الدين ن تتجمل فيه المؤسسات المالية 48% من كلفة المبادرة و 48% منها للبلدان الغنية، و 4% القطاع الخاص .

السؤال السابع والعشرين : ما هي حدود مبادرة البلدان الفقيرة ذات المديونية الكبيرة ؟ اولاً : جعل الديون اكثر قدرة على التحمل ، بعد بداية المبادرة باربعة اعوام ، حولت البلدان ال 42 ذات المديونية الكبيرة مبالغ طائلة بلغت 2.3مليار دولار ، ثانياً : يستوجب بلوغ البلد المستفيد درجة من الفقر مرفوقة بثقل في المديونية حتى تتمكن من الحصول على ادراج اسمها في قائمة البلدان الفقيرة ، تخضع لتقارير دورية تقييمية للمبادرة يصدره ص ن د و الجمعية الدولية للتنمية ، وهي تقارير غالبا ما تشير الى تطور غير ثابت بفعل عودة ارتفاع الديون ، حيث لم تكن وثيقة إستراتيجية محاربة الفقر إلا نموذجا تكييفي مع برنامج التقويم الهيكلي ، تبنتها قمة رؤساء افريقيا من اجل الشراكة في لوساكا دون اشراك لشعوبها .

السؤال الثامن والعشرون : ما هي الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا NEPAD؟

في اواخر التسعينيات ولدت استراتيجيتان افريقيتان تماما للتنمية ، فمن جهة كانوا الرؤساء ثابو مبيكي (جنوب افريقيا) واولسيغان اوباسنجو (نيجيريا) وعيد العزيز بوتفليقة (الجزائر) قد بادروا بخطة الألفية الإفريقية Milenium

african plan ومن جهة أعلن الرئيس السينغالي عبد الله واد خطة اوميغا التي تستند إلى إنشاء سوق أفريقية مشتركة ليبرالية بشكل صريح. اندمجت هاتان الخطتان في سنة 2001 لتصبحا : الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD حيث تقوم على عشر أولويات بدءا بالإدارة الحسنة وصولا إلى الأسواق الدولية والتنمية البشرية و البنى التحتية : أنبوب غاز وطريق سريع وشبكة سكك حديدية وإعادة تأهيل مصفاة مومباسا للنفط ومشروع انغا الكبير لتصدير الطاقة... إلا أن الشراكة التي تراهن على استثمارات ب 64مليار دولار سنويا و نمو بنسبة 7% إلى غاية 2015 تظل بعيد المنال.

أفريقيا التي لا تمثل إلا 1.7% من التجارة العالمية (مقابل 5% في العام 1980) تشكل ورشة كبرى للمبادرات الفردية ، وقد كان حضور الشركات المتعددة الجنسية ملحوظا في قمة داكار ابريل 2002 حول تمويل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. وهو ما أدى إلى شرعنة سياسات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بعد ان فشل في إقناع الساكنة المحلية بخطط التقويم الهيكلي ، أضحي مقبولة عبر رؤساء البلدان الإفريقية .

السؤال التاسع و العشرون: ما الذي ندعوه بالصناديق الجشعة:

تصدر البلدان النامية التي لها صلة بالأسواق المالية سندات ديون لتسحب غيرها الأموال تخضع لتقلبات السوق ، قد تخضع لمنطق التفاوض ، في السنوات الأخيرة اشترت مؤسسات خاصة بأثمان بخصة سندات الديون من قبل البلدان التي تعيش ضائقة ، لتتحول إلى دائنين جدد من حقهم مقاضاة البلدان ، حيث يحققون ارباحا خيالية ، فقد حكم على البيرو بتأدية 58 مليون دولار كقروض اشترت فقط ب 11 مليار دولار ، وفي العام 1996 اشترى الصندوق الجشع ايليوت اسوسيتيس من البيرو مبلغ 11.4 كسندات في السوق الثانوية (أسواق تخفيضات سندات الديون) وفعل نفس الشيء في بنما و الإكوادور وباراغواي جامعا في تلك الأثناء 130 مليون دولار .

الفصل السابع: إلغاء الديون وتعليق تسديدها في الماضي

السؤال الثلاثون : الم تلغ الديون إطلاقا في الماضي ؟

سبق ان ألغيت الديون إما من طرف واحد او بمصادقة من العدالة : في العام 1776 امتنعت المستعمرات البريطانية الثلاثة عشر التي أسست الولايات المتحدة عن أداء ما بذمتها من ديون وحينما انشقت دول الجنوب الكونفدرالية على اثر انتخاب ابراهام نيكول انتهت إلى انتصار دول الشمال و التخلي هن الديون على حساب أغنياء الجنوب – الاتحاد السوفيتي : رفضت جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي في 1918 تأدية ديون القيصرية وألغيت بدون شرط .. إجراءات قامت بها البلدان النامية في السنوات العشرين الماضية : قرر رئيس البيرو سنة 1985 تحديد سقف تسديد الديون في 10% من عائدات التصدير مما أدى إلى تكالب المؤسسات المالية بدعم من الولايات الاتحاد لخلخله استقرار البلد ، كما أطلق كاسترو في هافانا في يوليو 1985 نداء يشجع على عدم تسديد الديون وتكوين جبهة تضم بلدان أمريكا اللاتينية ، فشلت نتيجة الضغوطات التي مارسها الولايات المتحدة ، كما ثم اغتيال توماس سانكارا في 1987 الذي طالب بتعويض إفريقيا التي هدها الاستعمار بدل المطالبة بتسديد ديونها .. بالمقابل انطلقت منذ 2000 لقاءات مناهضة لتسديد الديون ك " محاكم الشعوب ضد الديون " و " إفريقيا من المقاومة إلى البدائل " ثم مبادرة شبكة يوبيل الجنوب العالمية ولجنة إلغاء ديون العالم الثالث.

السؤال الواحد والثلاثون : لماذا تواصل حكومات الجنوب تسديد ديونها ؟

منذ اندلاع أزمة الديون في بدايات الثمانينات أصبحت البلدان النامية خاضعة لقروض المؤسسات المالية ، وتعمل البلدان الغنية ببسط نفوذها على الحكومات من خلال تأمين مصالحها بدفع ممثلين لها على راس الحكومات و السلطات ، بدليل ان معظم الرؤساء و المسؤولين عن الشؤون المالية في بلدان الجنوب تخرجوا من جامعات الشمال و أجرو دراستهم في القالب الليبرالي ، حتى اذا ما تناقض مع مصالحها ، عملت جاهدة على اسقاطه كما هو شأن هيغو تشافيز بفرنزويلا (محاولة انقلاب فاشلة في ابريل 2002) .

الفصل الثامن

الدفاع عن إلغاء ديون البلدان النامية

السؤال الثاني و الثلاثون: هل سيكون إلغاء الديون كافيا لضمان تنمية البلدان النامية ؟

يجب التوضيح أن قرضا ابرم بشروط قانونية ومعقولة هو أمر مفروض أخلاقيا ، إلا أننا بصدد إطار يختلف كليا ، فالحديث هنا يرتبط بسياسات نهب تتسبب في استدامة بؤس البلدان النامية ، حيث الديون تشكل عصب الهيمنة ، مما دفع يوبيل الجنوب إلى ان يصيح " نحن غير مدينين بشيء ، لن ندفع شيئا " .

السؤال الثالث و الثلاثون : ما هي الحجج الأخلاقية الداعمة لإلغاء ديون البلدان النامية ؟ :

يمثل تسديد الديون عائقا أساسيا أمام إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية فليس أخلاقيا موازاة حقوق المضاربين و أصحاب الربح بالحقوق الأساسية لخمسة مليارات من المواطنين . كما انه لا يمكن مطالبة البلدان النامية الشحيحة الموارد ان تسدد ديون البلدان الميسورة و التي ساهمت في تآبيد تخلفها من خلال الاضرار التاريخية التي تسببت فيها عبر استعمارها ونهبها ، هذا ويفرض صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و نادي باريس التي استغلت ارتفاع نسبة الفائدة سنة 1979 وانخفاض اسعار المواد الاولية مقرضة الانظمة الفاسدة ، شروطا مجحفة حيث هم الخصم و الحكم في ان واحد .

السؤال الرابع و الثلاثون : ما هي الحجج السياسية الداعمة لالغاء ديون البلدان النامية ؟

يجري اتخاذ الجزء الاساسي للسياسة الاقتصادية خارج البلدان المعنية التي انهكتها الديون وجعلتها عاجزة عن الالتزام بالبرامج التي من اجلها انتخبت ، وهكذا قررتن الحكومة في غويانا في 2000 زيادة اجور الموظفين بنسبة 3.5% بعد تدهور القدرة الشرائية ب 30% مما دفع صندوق النقد الدولي بتهديدها بشطبها من لائحة البلدان الفقيرة ، ه وفي البرازيل حصلت حكومة الرئيس فرناندو وهنريكه كاردوزو على اكبر قرض بلغ 30.4مليار دولار يدفع حتى نهاية 2003 مقابل سياسات تقشفية صارمة في الميزانية الى غاية 2005 ومع انتخابات 2002 حيث ترشح الزعيم العمالي لولا اشترط الصندوق اتفاق مبادئ للمترشحين للرئاسة قبل منح القروض ضمانا لمصالحه . مما يفضي الى خلاصة ان البلدان النامية لا يمكنها ان تعايش السيادة الحقيقية طالما تمارس عليها اقصى اشكال الظغوطات خدمة للمؤسسات المالية ، اضحت معها الاستثمارات الحكومية اللاحقة مستحيلة بسبب ثقل الديون التي تشرخ الميزانيات العامة وتجعلها خاضعة لتسديد الديون على حساب الحاجيات الاساسية .

السؤال السادس و الثلاثون : ما هي الحجج القانونية الداعمة لالغاء ديون البلدان النامية ؟

- القوة القاهرة : عندما تجد حكومة او مؤسسة حكومية نفسها خاضعة رغما عنها الى ظغوط خارجية تمنعها من الالتزام بتعهداتها الدولية ، من بينها الديون ، كارتفاع اسعار المواد الاولية او نتيجة قرار يتخذه الدائنون ، في العام 1979 أبرمت البلدان النامية قروضا بفوائد معقولة إلا أن قرار البلدان الغنية بزيادة نسب الفائدة من جانب واحد تسبب في أضرار كارثية في البلدان المستدينة ؟
- حالة الضرر: تتميز بوضع يمثل خطر على وجود الدولة سياسيا واقتصاديا ، كتهديد الإستقرار الاجتماعي ، حيث تبنت لجنة حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة قرارا في 1999 يؤكد أسبقية الحقوق الأساسية للسكان للبلدان المدينة على سياسات التقويم الهيكلي و الإصلاحات الاقتصادية الناجمة عن المديونية .
- الديون المشينة : يمكن لنظام شرعي جاء على أنقاض نظام ديكتاتوري ان يبرهن ان الديون لم تستجر لخدمة مصالح المواطن عليه يجوز إبطالها وان يحملوا تبعاتها لقادة الديكتاتورية شخصا وهو ما حدث مع ديكتاتورية الأرجنتين التي اعترف فيها اولموس في 13 يوليو 2000 أمام المحكمة الثانية للجنايات ان السياسة التي تم إتباعها لمدة سبع سنوات يمكن وصفها بالسلب المنظم قانوني